حقوق المسنين

في ضوء

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

٢٠٢١ - ٢٠٢٦

إعداد

المستشارة الدكتورة

داليا مجدي عبد الغني

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الروم، الآية: ٥٤)

مقدمـــة البحث

المقدمة

إن كبر السن هو أصعب مرحلة يمر بها الإنسان، لذا فإن أقل حق من حقوق كبار السن هو أن يشعر بقيمته في كل وقت، حتى لو بلغ مرحلة الشيخوخة وأصبح وحيدا لا يقوى على الدفاع عن نفسه، أو حتى مساعدة نفسه في الطعام أو الشراب، لابد أن يجد من يعملون على خدمته، وتوفير احتياجاته من الراحة الكاملة له ومساعدته في اتباع نمط حياة صحي عن طريق الاهتمام بطعامه وتقديم الغذاء المناسب له ولصحته.

فلابد من الاهتمام بالناحية الصحية والنفسية للمسن، لأن هذا سيزيد من شعوره بالراحة النفسية، وبالتالي ينعكس على صحته، فلا يعاني من أي مرض مهما كان بسيطاً.

ومن حقوق كبار السن كذلك في المجتمع ألا يشعر المسن بأنه أصبح يمثل عبئاً على الآخرين، وأن دوره انتهى عند ذلك الحد، بل يجب أن يعيش دوما يفعل أي شيء مهما كان صغيرا، فيجب أن يكون على علم بأن دوره لم ينته بعد، وأنه مستمر، وأنه يملك من خبرات الحياة ما يجعل الآخرين يستفيدون منها.

ولذا فإن الدولة حرصا منها على رعاية حقوق المسنين، فقد وضعت المسنين من أهم أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١ – ٢٠٢٦، وعليه تقدمت الحكومة بمشروع قانون لرعاية المسنين، وهذا التشريع يتفق مع أهداف الاستراتيجية، حيث يهدف لتوفير الحماية والرعاية للمسنين، وكفالة تمتعهم بجميع الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية والثقافية والترفيهية، وغيرها من الحقوق، وتوفير الحماية اللازمة لهم، وتعزيز كرامتهم، وتوفير حياة كريمة لهم، وهذا هو أصل ما نادت به الاستراتيجية.

كما أن مشروع القانون يتفق أيض مع المادة (٨٣) من الدستور، وذلك من خلال سياسات وآليات لتوفير حياة كريمة للمسنين استكمالاً للمسار التنموي القومي الذي يرسخ مبادئ الجمهورية الجديدة، ويحقق أهداف رؤية ٢٠٣٠، ويعد التشريع متكامل يعكس تبنيها لسياسات تعبر بوضوح وبشكل قاطع على وضع حقوق المسنين، بالإضافة لتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين.

وسوف يتم طرح كل تلك المحاولات من خلال هذا البحث، والذي سوف يتم تقسيمه كالآتي:

الفصل الأول: حقوق المسنين بين (الدستور والقانون والشرع)

الفصل الثاني: جهود الدولة في حماية حقوق المسنين.

الفصل الأول

حقوق المسنين بين

(الدستور والقانون والشرع)

تقسيم:

المبحث الأول: مصطلح المسنّ بين اللغة والقانون.

المبحث الثاني: حقوق المسنين في نصوص الدستور والقانون والشرع

المبحث الأول
مصطلح المسنّ بين اللغة والقانون

تختلف المصطلحات المستخدمة لوصف كبار السن اختلافا كبيرا، حتى في الوثائق الدولية، فهي تشمل "كبار السن" و"المسنين" و"الأكبر سنا" وفئة العمر الثالثة، و"الشيخوخة"، كما أطلق مصطلح "فئة العمر الرابعة" للدلالة على الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٨٠ عاما.

وقد تم استخدام مصطلح "كبار السن" (Older Persons) في تقارير الجمعية العامة ٥/٤٧، ٤/٩٨، ووفقا للممارسة المتبعة في الإدارات الإحصائية للأمم المتحدة، تشمل هذه المصطلحات الأشخاص البالغين من العمر ٦٠ عاما فأكثر.

تعتبر إدارة الإحصاءات التابعة للاتحاد الأوروبي أن "كبار السن هم الذين بلغوا من العمر ٦٥ سنة أو أكثر، حيث إن سن الـ ٦٥ هي السن الأكثر شيوعا للتقاعد، ولا يزال الاتجاه العام ينحو نحو تأخير سن التقاعد[١].

مصطلح "المسنّ" لغويًا:

المسن هو من كبر سنه وطال عمره، وقد ورد في المعجم الوجيز: (شاخا الإنسان شيخا وشيخوخة، وهي غالبا عند الخمسين وفوق الكهل ودون الهرم)، كما ورد في القاموس المحيط (أسن الرجل أي كبرت سنه وهو أسن منه أي أكبر سنا).

مصطلح "كبار السن":

هم الأشخاص الذين يتقدمون في العمر وبدأت تظهر عليهم آثار وعلامات الشيخوخة، ويختلف مفهوم كبار السن من دول إلى أخرى، فبعض الدول تعتبر الأشخاص الذين تزداد أعمارهم عن ٦٠ عاما كبارا في السن، بينما يصل سن الشيخوخة في دول أخرى إلى حد الخامسة والستين، أو السبعين عاما. ويعتبر هذا السن في العديد من الدول سن التقاعد، واعتبرت منظمة الصحة العالمية World Health Organization أن مرحلة الكهولة أو الشيخوخة تبدأ من عمر الخامسة والستين فما فوق، وعادة ما يقل نشاط الأفراد في هذه المرحلة، ويغلب على أجسامهم الضعف والوهن، ويكون لهؤلاء الأشخاص معاملة خاصة، فيما يتعلق بالعمل والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، وغيرها من الأمور.

تعريف المسنين في القانون المصري:

ورد تعريف كلمة "المسن" في المادة الثانية من مشروع قانون حقوق المسنين، وجاء التعريف: "المسن هو كل مصري بلغ سن الخامسة والستين، والأجنبي الخاضع لأحكام هذا القانون".

---

(١) انظر الهيئة العامة للاستعلامات، دراسات في حقوق الإنسان hrightsstudies.sis.gov.eg

المبحث الثاني
حقوق المسنين في نصوص الدستور والقانون والشرع

الدستور المصري ورعاية المسنين:

تنص المادة (٨٣) من الدستور المصري ٢٠١٤م على أن: "تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون"(١).

حقوق المسنين في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٢):

نصت المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على: "حق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية"، بما يعني أنها تعترف ضمنا بحق الحصول على ضمانات الشيخوخة. ومع ذلك، وحيث إن أحكام العهد تطبق تطبيقا كاملاً على جميع أفراد المجتمع، يصبح من الواضح أنه يحق لكبار السن التمتع بالطائفة الكاملة للحقوق المعترف بها في العهد.

وقد وجد هذا المنهج التعبير الكامل عنه أيضا في خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، وفضلاً عن ذلك، ونظرا لأن احترام حقوق كبار السن يتطلب اتخاذ تدابير خاصة، فإن العهد يطالب الدول الأطراف بأن تفعل ذلك بأقصى قدر من مواردها المتاحة.

ومن ثم رأت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه ينبغي على الدول الأطراف في العهد أن تولي اهتماما خاصا لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، ومما يزيد من أهمية دور اللجنة ذاته في هذا الصدد واقع أنه على خلاف حالة فئات السكان الأخرى مثل النساء والأطفال لا توجد بعد اتفاقية دولية شاملة تتعلق بحقوق كبار السن، كما لا توجد ترتيبات إشرافية ملزمة تتعلق بشتى مجموعات مبادئ الأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي عام ١٩٩٣م، بدأت اللجنة في إيلاء أهمية أكبر بكثير للمعلومات المتعلقة بحقوق كبار السن، ومع ذلك لاحظت أن الأغلبية الكبرى من تقارير الدول الأطراف مازالت تشير مجرد إشارة ضئيلة إلى هذه المسألة الهامة، لذا فإنها ترغب في الإشارة إلى أنها سوف تصر في المستقبل على وجوب تناول وضع كبار السن فيما يتعلق بكل حق من الحقوق المعترف بها في العهد تناولاً كافيا في جميع التقارير.

حقوق كبار السن في القانون الدولي الإنساني وفي حالات النزاع المسلح(٣):

نصت اتفاقية "جينيف الرابعة" على ما يلي: "ومع مراعات الأحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الأشخاص المحميين بواسطة طرف النزاع الذي يخضعون لسلطته، بنفس الاعتبار دون تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية.

---

(١) انظر الدستور المصري ٢٠١٤م.

(٢) انظر الهيئة العامة للاستعلامات، دراسات في حقوق الإنسان hrightsstudies.sis.gov.eg

(٣) انظر الهيئة العامة للاستعلامات، دراسات في حقوق الإنسان hrightsstudies.sis.gov.eg

وتشتمل اتفاقية جينيف الرابعة على الحكمين الآتيين اللذين يقدمان حماية خاصة للمسنين، وهما الفقرة (١) من المادة (١٤) التي نصلت على أنه: "يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال دون الخامسة عشرة من العمل، والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة".

وكذلك المادة (١٧) "يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق".

رعاية المسنين طبقًا لوثيقة فيينا[1]:

أكد المؤتمر الدولي الذي عقد في فيينا عام ١٩٨٨م مجددا على قواعد المشروع العملي المتعلق بالمسنين، وقد تمت صياغة وثيقة (فيينا) الدولية للشيخوخة، ضمن إطار اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، وتؤكد هذه الوثيقة على أن صياغة السياسات المتعلقة بالشيخوخة وتنفيذها هما حق مطلق ومسئولية لكل دولة على أن تطبق على أساس احتياجاتها وأهدافها القومية المحددة، لكن في ظل جهد إنمائي متكامل ومنسق في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ومن خلال التعاون الدولي والإقليمي بحيث يسهل تطبيق المبادئ العامة.

والمبادئ العامة التي نادت بها خطة عمل (فيينا) الدولية للشيخوخة تؤكد على أن الإسهام الروحي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمسنين يعد ذا قيمة في المجتمع، وينبغي أن يعترف به ويزداد تشجيعه، وينبغي اعتبار الإنفاق على المسنين استثمارا دائما.

كما أشارت الوثيقة إلى أن للأسرة أهمية كبرى ودور مهم في مسألة رعاية المسنين، ويمكن أن تقدم إسهامات كبيرة في توفير الدعم والرعاية للمسنين في المجتمع، وأن على الحكومات تأييد وتشجيع أي نشاط طوعي من شأنه تقديم مثل هذه المساعدات، ولم تغفل الوثيقة آثار الشيخوخة على التنمية في المجتمعات، إذ لابد وان يشكل الاتجاه المتزايد نحو الشيخوخة المتتالية للهياكل السكانية تحديات للمخططين على الصعيدين الدولي والوطني.

وعليه فإنه يتعين على البلدان التي توجد فيها نظم راسخة للضمان الاجتماعي أن تعول على قدرة اقتصادها على تحمل الأعباء الجديدة المتراكمة، وعلى استحقاقات تقاعدية مؤجلة وقائمة على أساس الدخل لعديد متزايد من كبار السن.

ثم كانت الخطوة الكبرى باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١م لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن والخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب القرار ٤٦/٩١ الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٩١م، والذي تضمنت ديباجته تقديرا لكبار السن ودورهم ومساهماتهم في مجتمعاتهم، وتأكيدا على المبادئ التي تدعمها مواثيق الأمم المتحدة، والمتمثلة في الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد والحقوق المتساوية للرجال والنساء والكبار والصغار وضرورة تحسين مستويات المعيشة وتعزيز التقدم الاجتماعي.

---

(١) انظر الهيئة العامة للاستعلامات، المرجع السابق.

وإعمالاً لخطة العمل الدولية للشيخوخة والتي اعتمدتها الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا عام ١٩٨٢م، وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٥١/٣٧ المؤرخ ٣ ديسمبر ١٩٨٢م، وتأكيدا على أنه في عالم يعد صحيحا فيه حتمية تدهور الصحة بتقدم السن، ومن ثم ينبغي في ظل تزايد عدد ونسبة كبار السن القادرين على العطاء أن توفر للراغبين منهم فرصة المشاركة والمساهمة في أنشطة مجتمعهم، فإن الجمعية العامة تشجع الحكومات على إدراج المبادئ التالية في خططها الوطنية ما أمكن ذلك، وتتمثل العناصر الرئيسية لتلك المبادئ في التالي:

١- الاستقلالية:

- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، عن طريق توفير مصدر للدخل ودعم أسري ومجتمعي ووسائل للعون الذاتي.
- ينبغي أن تتاح لكبار السن فرص العمل أو فرص أخرى موفرة للدخل.
- ينبغي تمكين كبار السن من المشاركة في تقرير وقت انسحابهم من القوى العاملة ونسقه.
- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة.
- ينبغي تمكين كبار السن من العيش في بيئات مأمونة وقابلة للتكييف بما يلائم ما يفضلونه شخصيا، وقدراتهم المتغيرة.
- ينبغي تمكين كبار السن من مواصلة الإقامة في منازلهم لأطول فترة ممكنة.

٢- المشاركة:

- ينبغي أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاهم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم.
- ينبغي تمكين كبار السن من التماس وتهيئة الفرص لخدمة المجتمع المحلي، ومن العمل كمتطوعين في أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم.
- ينبغي تمكين كبار السن من تشكيل الحركات أو الرابطات الخاصة بهم.

٣- الرعاية:

- ينبغي أن يستفيد كبار السن من رعاية صحية، وحماية الأسرة، والمجتمع المحلي، وفقاً لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع.
- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ او استعادة المستوى الأمثل من السلامة الجسمانية والذهنية والعاطفية، ولوقايتهم من المرض أو تأخير إصابتهم به.
- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلاليتهم وحمايتهم ورعايتهم.
- ينبغي تمكين كبار السن من الانتفاع بالمستويات الملائمة من الرعاية المؤسسية التي تؤمن لهم الحماية والتأهيل والتحفيز الاجتماعي والذهني في بيئة إنسانية ومأمونة.
- ينبغي تمكين كبار السن من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عند إقامتهم في أي مأوى أو مرفق للرعاية أو العلاج، بما في ذلك الاحترام التام لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم وخصوصياتهم ولحقهم في اتخاذ القرارات المفضلة برعايتهم ونوعية حياتهم.

٤- تحقيق الذات:

- ينبغي تمكين كبار السن من التماس فرص التنمية الكاملة لإمكاناتهم.
- ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من مواد المجتمع التعليمية، والثقافية، والروحية، والترويحية.

٥- الكرامة:

- ينبغي تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسديا أو ذهنيا.
- ينبغي أن يعامل كبار السن معاملة منصفة، بصرف النظر عن عمرهم، أو نوع جنسهم، أو خلفيتهم العرقية، أو الإثنية، أو كونهم معوقين، أو غير ذلك، وأن يكونوا موضع التقدير بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية.

الإعلان بشأن الشيخوخة:

وفي عام ١٩٩٢م وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مؤتمر الشيخوخة لخطة عمل فيينا الدولية، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بشأنِ الشيخوخة الذي حثت فيه على دعم المبادرات الوطنية لتقديم الدعم الكافي إلى المسنات لقاء مساهمتهن في المجتمع غير المعترف بها إلى حد كبير، وتشجيع كبار السن من الرجال على تطوير قدراتهم الاجتماعية والثقافية والعاطفية، التي ربما يكونون قد منعوا من تطويرها في سنوات كسبهم للعيش، وتقديم الدعم إلى الأسر من أجل توفير الرعاية، كما تقرر في الإعلان الاحتفال بعام ١٩٩٩م بوصفه السنة الدولية لكبار السن، اعترافا ببلوغ البشرية "سن النضج" الديموغرافي.

رعاية المسنين في الشريعة الإسلامية:

لقد كفل الإسلام المسنين عن طريق رعاية الأسرة للأبوين والجدين، ورعاية الجيرة للمسنين من الجيران، وهنالك التكافل الاجتماعي في الدول المسلمة، والاهتمام بالشيوخ صحيا واجتماعيا واقتصاديا.

ففي نظام النفقات الذي أرسى الإسلام دعائمه لا يمكن أن يعيش المسن في ضيق وحرج، لاسيما وإذا كان له أبناء يتكسبون أو في رعاية نظام إسلامي يطبق الشريعة الغراء.

لقد عاش المسنون في مجتمعات إسلامية، في وفرة من العيش، حيث تتعدد مصادر الإنفاق في الشريعة الإسلامية ابتداء برعاية الأسرة وانتهاء برعاية الدولة المسلمة، ممثلة في الحاكم المسلم، ومسؤولية هذه الدولة عن تأمين العمل والحاجات الضرورية، مستفيدة من روافد الإنفاق المتعددة، كالهبات والوصايا المالية، ونظام الوقف، وغيره حسبما كان شائعا ومطبقاً في مجتمعاتنا المسلمة. حيث يتوجب على الأبناء الإنفاق على الوالدين إذا فقدا القدرة على التكسب، ولم تكن لهما موارد مالية، وقد أوصى جمهور العلماء غير المالكية نفقة الوالدين وإن علوا، ولو كانا مخالفين في الدين، وكما قال تعالى: **(وصاحبهما في الدُّنْيا معروفًا)**[١].

---

(١) سورة لقمان: الآية (١٥).

وأصول الإنسان الذين تجب نفقتهم هم الآباء والأمهات والأجداد والجدات وإن علوا، وقد أوجب الإسلام على المرء نفقة والديه المحتاجين، كنوع من الرعاية الاقتصادية، وجعل الولد وماله ملكا لأبيه، قال عليه الصلاة والسلام: "أنت ومالك لأبيك".

ويجبر الرجل على نفقة والديه وولده الذكور والإناث، إذا كانوا فقراء، وكان له ما ينفق عليهم، واستدل الفقهاء على نفقة الوالدين بقوله تعالى: **(وقَضَى ربُّك أَلَّا تعبدوا إلَّا إيَّاه وبالْوالدين إحسانًا)** [1].

فرعاية المسنين تتسع دائرتها في الإسلام، وتوضع لها الضوابط الشرعية، فالواجب في نفقة القريب قدر الكفاية من الخبز والأدم، والكسوة بقدر الحاجة.

هذا وقد جاءت الأحاديث الشريفة لتؤكد على حق الوالدين على الأبناء، برهم ورعايتهم وتوفير احتياجاتهم والعمل على إسعادهم، ففي تفسير الآية الكريمة: **(واخْفضْ لَهما جناحَ الذُّلِّ منَ الرَّحمة وقُل ربِ ارحمهما كما ربَّياني صغيرا)**

---

(١) سورة الإسراء: الآية (٢٣).

الفصل الثاني
جهود الدولة في حماية حقوق المسنين

تقسيم:
المبحث الأول: دور السلطات التشريعية في حماية حقوق المسنين.
المبحث الثاني: دور وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني في حماية حقوق المسنين.

المبحث الأول
دور السلطات التشريعية في حماية حقوق المسنين

أولاً: دور البرلمان في حماية حقوق المسنين:

إن مشروع قانون "رعاية المسنين" على جدول أولويات البرلمان، وهذا القانون يعمل على توفير حماية ورعاية المسنين، وتحقيق كفالة لهم تجعلهم يتمتعون بشكل كامل بجميع الحقوق والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين، فضلاً عن تعزيز كرامتهم وتأمين حياة كريمة لهم، التزاما من الدولة بالنصوص الواردة بالدستور في هذا الشأن.

ونص مشروع القانون على أن "يعمل بأحكامه في شأن حقوق المسنين، والتي تسري على المسنين المصريين، ورعايا الدول الأخرى المقيمين في مصر إقامة قانونية، والبالغين السن المحددة للإحالة للمعاش وفقا لقوانين الدول التي يتمتعون بجنسيتها بشرط المعاملة بالمثل.

وتلتزم الدولة وفق مشروع القانون بـ "حماية حقوق المسنين المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر، ومنها ضمان حقوق المسنين الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر، وعدم القيام بأي عمل أو ممارسة تتعارض مع أحكامها، إلى جانب ضمان الحق في الحياة، والطعام، والشراب، والكساء، والسكن المناسب لسنهم وحالتهم الصحية، والالتزام باحترام حرياتهم في ممارسة خياراتهم بأنفسهم، وبإرادتهم المستقلة، وعدم التمييز بينهم بسبب السن، أو الديانة، وتأمين المساواة الفعلية في التمتع بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الميادين كافة[1]، وإزالة كافة العقبات والمعيقات التي تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق".

فقانون حقوق المسنين واحد من مشروعات القوانين الهامة التي يناقشها البرلمان بغرفتيه حاليا، ويأتي الاهتمام بقانون حقوق المسنين ضمن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وحقوق كبار السن والتي أطلقتها الدولة المصرية.

قانون حقوق المسنين[2]:

وقد حرصت الحكومة على إعداد قانون حقوق المسنين كتشريع متكامل يعكس تبنيها لسياسات تعبر بوضوح، وبشكل قاطع على وضع حقوق المسنين الواردة في مادة (٨٣) من الدستور موضع التنفيذ، وتلتزم الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الدولة بأن تراعي تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، وأن تعمل على تشجيع منظمات المجتمع على المشاركة في رعاية المسنين.

توفير الحقوق الصحية والاجتماعية للمسنين:

يستهدف قانون حقوق المسنين ضمانات واسعة لكبار السن صحيا، واقتصاديا، وثقافيا، واجتماعيا، وترفيهيا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وذلك بجانب تمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. ووفقا لقانون حقوق المسنين، يحق للمسن الحصول على مساعدة ضمانيا شهرية حال عدم

---

(١) انظر جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية: "البرلمان المصري لإقرار مشروع قانون رعاية المسنين"، في ٥ يناير ٢٠٢٢م، رقم ١٥٧٤٤ www.aawsat.com

(٢) انظر: جريدة الوطن "قانون حقوق المسنين ... رعاية صحية وخدمات اجتماعية لكبار السن في ٥ ديسمبر ٢٠٢١م www.m.elwatannews.com

حصوله على معاشٍ تأميني، كما مِنحت الدولة معاشًا ضمانيا لكبار السن مِن عمر الخامسة والستين، أو لمن يعانون عجزا أو مرضا مزمنا، وليس لهم دخل، ولا يتقاضون معاشا تأمينيا، بجانب إنشاء دور الرعاية الخاصة بكبار السن، وافتتاح أندية رعاية نهارية لهم، وإطلاق وثيقة مكتوبة خاصة بحقوق المسنين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

المؤسسات الاجتماعية لرعاية المسنين:

وفقًا لقانون حقوق المسنين حظر على المؤسسات الاجتماعية لرعاية المسنين إجبار المسنين على البقاء بها بدون رضاهم، ولا يجوز لها رفض طلب خروج المسن منها سواء صدر مِنه أو من ممثله القانوني، أو من الوزارة المختصة، وفي هذه الحالة يسلم إلى من يقوم برعايته، وذلك وفقًا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ألزم قانون حقوق المسنين الحكومة بوضع آليات الثقافة الإلكترونية في مراكز المسنين لتمكينهم ثقافيا لتهيئة الثقافة الذاتية بأيسر الوسائل، وإتاحة الهيئة العامة لتعليم الكبار الفرصة للمسنين لمواصلة التعليم في المراحل الإعدادية والثانوية، وصولاً للتعليم الجامعي.

وكذلك التوسع في برامج الحياة الاجتماعية الممنوحة للمسنين، وزيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التفتيش عليها، وتعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة.

صندوق رعاية المسنين:

مشروع قانون حقوق المسنين يتضمن إنشاء صندوق رعاية المسنين لرعايتهم، فضلاً عن الإعفاء الجزئي من تذاكر وسائل المواصلات وغيرها، ويوفر لهم الرعاية النفسية، وإعادة التأهيل للمسن.

توفير رفيق المسن:

إن قانون حقوق المسنين تضمن توفير رفيق للمسن في منزله بتوفير خدمة مرافق للمسن مقابل أجر يتحمله المسن أو المكلف برعايته، أو غيره من أقاربه؛ للمعاونة في تقديم الرعاية الشاملة اليومية للمسن، ومساعدته في أداء وظائفه ومهاراته الحياتية داخل منزله، أو في إحدى المستشفيات أو في غيرها من الأماكن التي يتواجد بها.

بنود مشروع قانون المسنين[1]:

جاء نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة، وفقًا لمشروع القانون المقدم من الحكومة كالتالي: "تلتزم الدولة بحماية حقوق المسنين المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر، وعلى الأخص الحقوق الآتية....."

تعديل الفقرة الأولى:

أجرت لجنة التضامن وحقوق الإنسان بمجلس النواب، تعديلاً على تلك الفقرة، ليصبح نصها كالتالي: "تلتزم وحدات الجهاز الإداري بالدولة من وزارات ومصالح وأجهزة وهيئات عامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة التابعة لها، كل في مجال اختصاصه، بحماية حقوق المسنين

---

(١) انظر: m.elwatannews.com جدل حول صياغة المادة الثالثة من مشروع قانون المسنين.

المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون أو الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وإزالة جميع العقبات والمعوقات التي تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق.....".

هذا وقد أجرت اللجنة تعديلاً على نص الفقرة، بهدف تحديد الجهات المطلوب منها تنفيذ القانون، لأنه لو تم استخدام لفظ "الدولة" بدلاً من وحدات الجهاز الإداري، فإنه سيكون لفظ عام يتم استخدامه في نصوص الدستور، أما في القوانين فيتم استخدام أسماء الجهات المخاطبة بتنفيذ القانون.

في حين قد ذهب وكيل مجلس النواب إلى أن مصطلح الدولة في الدستور يعني كافة جهات الدولة بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكافة المؤسسات.

نص المادة (٣):

"تلتزم وحدات الجهاز الإداري بالدولة من وزارات ومصالح وأجهزة وهيئات عامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة التابعة لها، كل في مجال اختصاصه بحماية حقوق المسنين المنصوصِ عليها في هذا القانون، أو في اي قوانين أخرى، وكذلك الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وإزالة جميع العقبات والمعوقات التي تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق على الأخص:

١- احترام حرياتهم في ممارسة خياراتهم بأنفسهم وبإرادتهم المستقلة.

٢- عدم التمييز بسبب السن أو الديانة وتأمين المساواة الفعلية في التمتع بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كافة الميادين.

٣- توفير البيئة الآمنة للمسنين وتهيئة الظروف المناسبة لهم للمعيشة الكريمة من جميع المناحي.

٤- التعبير بحرية عن آرائهم والاهتمام بهذه الآراء وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار في كل ما يمسهم، وربما يكفل مشاركتهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.

٥- تكافؤ الفرص بين المسنين.

٦- بناء وتنمية قدرات المتعاملين مع المسنين في الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، بما يجعلهم قادرين ومؤهلين للتعامل معهم في جميع المجالات.

٧- رفع الوعي المجتمعي بحقوق المسنين، وتعزيز واحترام هذه الحقوق، وتدعيم ذلك الوعي بقدرات وإسهامات المسنين أنفسهم.

٨- اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل إمكانية وصول واستخدام المسنين للبيئة المادية المحيطة، ولوسائل النقل والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، بما يعظم قدراتهم ومهاراتهم.

٩- تمكين المسنين من المشاركة في تسيير الشئون العامة على قدم المساواة مع الآخرين، وتشجيع مشاركتهم في صياغة السياسات والبرامج، وخاصة فيما يتعلق بشئونهم، وذلك بأنفسهم أو من خلال المنظمات التي تمثلهم.

١٠- توفير الأمن والحماية اللازمة التي تتناسب مع قدراتهم، ووضع الإجراءات الكفيلة بحمايتهم وتأمينهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها في كافة الظروف، بما في ذلك ظروف الأوبئة والكوارث وغيرها من الظروف الطارئة والحالات التي تتسم بالخطورة.

١١- توفير التأهيل والتدريب والتوعية والإرشاد والمساندة اللازمة لأسر المسنين باعتبارها المكان الطبيعي لحياة الشخص المسن، وتوفير الظروف المناسبة لرعايتهم داخلها، وتضمين جميع سياسة الدولة وبرامجها ما يكفل حماية وتعزيز حقوق المسنين.

١٢- تيسير سبل إنجاز تعاملات المسنين مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، وأن يكون هناك نافذة تخصص لحصولهم على الخدمات الحكومية دون مزاحمة مع غيرهم.

١٣- إتاحة وتيسير انتقال ونقل الأشخاص المسنين بما يضمن لهم التنقل الآمن وحمايتهم من مخاطر الطريق والحوادث.

١٤- إدراج حقوق واحتياجات المسنين في برامج وسياسات مكافحة الفقر والحد منه، وبرامج التنمية المستدامة التي تقوم بها، وتنفيذ هذه البرامج والسياسات دون تمييز على أي أساس وعلى قدم المساواة مع الآخرين.

١٥- توفير أقصى درجات الحماية للمسنين في أوقات الأزمات والكوارث وتوفير أماكن إيواء آمنة لهم بها كافة الاحتياجات الضرورية، وتعويضهم عن أي إصابات تعرضوا لها، وتوعية المسنين بسبل الحماية وقت الأزمات والكوارث من خلال مواد كتابية ودعائية وتوعية إعلامية.

١٦- تيسير إنشاء مؤسسات رعاية اجتماعية للمسنين بمستويات اقتصادية مختلفة، سواء من خلال الوزارة المختصة، أو الجمعيات، أو المؤسسات الأهلية، أو غيرها من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية العامة، أو الخاصة، وذلك وفقًا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

١٧- المشاركة في برامج التعليم المستمر وتعليم الكبار، وتضمين المناهج بالمدارس والجامعات بدراسة للعلوم الخاصة بالمسنين.

١٨- المشاركة في برامج التدريب والتأهيل وذلك وفقًا لاحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وبما يتفق مع قدراتهم الصحية والعقلية والنفسية.

١٩- تيسير الأنشطة الرياضية والترويحية للأشخاص المسنين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتهيئة أماكن الرياضة والترويح بما يتيح لهم ارتيادها، وتوفير الأساليب والوسائل التي تيسر حصولهم على فرص المشاركة في هذه الأنشطة، وكذا توفير العناصر البشرية المدربة والأدوات والملاعب اللازمة الكفيلة بمشاركتهم في الأنشطة والمحافل الوطنية والدولية.

٢٠- توفير إعفاء جزئي للمسنين من رسوم الاشتراك في الأندية الرياضية ومراكز الشباب والمؤسسات الثقافية والمسارح، وبعض المتاحف والمواقع الأثرية المملوكة للدولة، بغير تحمل الموازنة العامة أي أعباء.

٢١- دعم وتهيئة البيئة الثقافية والمجتمعية والمكانية والتكنولوجية لتنشيط البرامج السياحية الموجهة للمسنين، للعمل على الارتقاء بمستواها بكافة المقاصد السياحية بما يسهل ارتيادهم لها.

٢٢- إتاحة وتيسير مشاركة المسنين في عمليات الترشيح والتصويت في الانتخابات والاستفتاءات بجميع أنواعها وإتاحة الأدوات الكفيلة لهذه العمليات بما في ذلك الحق في الاستعانة عند الاقتضاء بمرافقين أو مساعدين يختارهم المسنون، وذلك كله دون الإخلال بأحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤م.

ثانيًا: دور مجلس الشيوخ في حماية حقوق المسنين:

وافق مجلس الشيوخ على مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون حقوق المسنين، وبعد أن أجرت اللجنة المشتركة مناقشات مستفيضة حول مواد مشروع القانون المعروض، واستمعت لرأي ممثلي الوزارات المعنية والجهات الحكومية ومناقشات الأعضاء، ارتأت اللجنة المشتركة إدخال بعض التعديلات بدمج بعض المواد، وحذف المواد المقابلة لضبط الصياغة.

وبالتالي أصبح مشروع القانون مكون من ثلاث مواد إصدار، وعدد (٤١) مادة موزعة على تسعة أبواب، وبعد أن تدارست اللجنة مشروع القانون المعروض تبين لها أنه خطوة جادة من أجل المساهمة في دعم ورعاية حقوق المسنين، وتقديم المزيد من المزايا لهم، والعمل على توفير كافة أوجه الرعاية الاجتماعية، وقد ارتأت اللجنة تجميع كافة الحقوق المفعلة والمتعلقة بحقوق المسنين بالمادة رقم (٣) لتصبح مادة حاكمة لكافة الحقوق والواجبات الواردة بمشروع قانون رعاية المسنين، وذلك بعد إدخال بعض التعديلات، وقد شهدت مناقشات القانون خلال أربعة جلسات عامة حالة من الجدل الواسع حول عدد من مواد القانون إلى أن توافق الأعضاء على أفضل الاقتراحات التي خرجت بالقانون بالصورة المثلى.

ويهدف مشروع القانون إلى التوسع في برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين، وزيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التفتيش عليها، وتعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة، وتمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة، وتعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية، وتعزيز المساعدة القضائية لكبار السن، وتشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية المسنين.

كما يهدف إلى حماية ورعاية المسنين وكفالة تمتعهم بجميع الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية والثقافية والترفيهية، وغيرها من الحقوق، وتوفير الحماية اللازمة لهم، وتعزيز كرامتهم، وتوفير حياة كريمة لهم، فضلاً عن تحقيق عدة أهداف أهمها ضمان حقوق المسنين صحية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وترفيهية، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، بجانب تمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وأن تراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، وأن تعمل على تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رِعاية المسنين.

ويأتي ذلك بالإضافة إلى مساع في أنِ تمنح الدولة معاشا ضمانيا لكبار السن من عمر الخامسة والستين، أو لمن يعانون عجزا أو مرضا مزمنا، وليس لهم دخل ولا يتقاضون معاشًا تأمينيا بجانب إنشاء دور الرعاية الخاصة بكبار السن، وافتتاح أندية رعاية نهارية لهم، وإطلاق وثيقة مكتوبة، خاصة بحقوق المسنين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن نشر آليات الثقافة الإلكترونية في مراكز المسنين لتهيئة الثقافة الذاتية بأيسر الوسائل، وكذلك إتاحة الهيئة العامة لتعليم الكبار الفرصة للمسنين لمواصلة التعليم في المراحل الإعدادية والثانوية، وصولاً للتعليم الجامعي[١].

---

(١) انظر: www.albawabhnews.com .

هذا وقد تم إعداد تقرير عن مشروع هذا القانون من قبل اللجنة المشتركة المكونة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي، ومكاتب لجان الصحة والسكان، والشباب والرياضة، والتعليم والبحث العلمي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والشئون المالية والاقتصادية، والاستثمار، والشئون الدستورية، والتشريعية.

هذا وقد أكدت الهيئات البرلمانية بمجلس الشيوخ أن مشروع القانون يعد ترجمة لاهتمام الدولة بهذه الفئة في ضوء توجيهات القيادة السياسية، فقد تم وصف مشروع هذا القانون بقانون "رد الجميل" لأهالينا من كبار السن، فضلاً عن كونه مكملاً للدستور.

كما أن الهيئة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري تؤيد هذا التشريع، حيث إنها منذ خمس سنوات وبعد تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي طالبت بأن تكون الأولوية لكبار السن، واستجابت الحكومة في ذات الوقت بعدة إجراءات استثنائية لمعاونة هذه الفئة على مواجهة آثار الإصلاحات.

فهذا القانون يأتي استجابة لما نص عليه الدستور من التزام الحكومة بضمان حقوق المسنين، على النحو الوارد بالمادة (٨٣)، وقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩م، والمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وتنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وحقوق كبار السن، التي أطلقها الرئيس (عبد الفتاح السيسي).

مطالبات برلمانية بزيادة دور المسنين المجانية[(١)]:

وخلال المناقشات، شهدت الجلسة العامة لمجلس الشيوخ، مطالبة برلمانية بتغليظ عقوبة عقوق الوالدين، فضلاً عن زيادة دار الضيافة المجانية للمسنين، حيث إن حجم دور الضيافة والمسنين يقدر بنحو ٧٧، منهم ١٦ فقط مجاني على مستوى الجمهورية.

---

(١) انظر: **m.youm7.com** .

المبحث الثاني
دور وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني في حماية حقوق المسنين

أولاً: وزارة التضامن الاجتماعي وحماية حقوق المسنين:

لقد أكدت وزارة التضامن الاجتماعي في عرضها لفلسفة مشروع قانون حقوق المسنين المقدم من الحكومة، أن عدد المسنين حوالي ٧ مليون مواطن، ومن المتوقع ارتفاع النسبة ١٠٠٪ في ٢٠٥٢م، ونسبة الإناث أكبر قليلاً، وأن الأمية انخفضت في كبار السن، وأن هناك نسبة ١٦,٥٪ من المسنين يعملون وخاصة في مجال الزراعة والصيد.

١- في مجال الحماية الاجتماعية:

كان لوزارة التضامن الاجتماعي الاهتمام الأكبر بمد مظلة الحماية لكبار السن، من خلال برنامج كرامة، الذي يستهدف توفير حياة كريمة للمسنين غير القادرين على العمل، ويستفيد عدد كبير من المسنين من الدعم النقدي، وذلك منذ بدء البرنامج عام ٢٠١٥م، ويبلغ قيمة الدعم ٤٥٠ جنيه شهريا.

ومن خلال برنامج الضمان الاجتماعي، فقد استفاد عدد كبير من المسنين من الدعم المالي لهذا البرنامج. وفي مجال الرعاية الاجتماعية حرصت الوزارة على توفير الخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية والصحية والتأهيلية لكبار السن بما يكفل لهم الحياة الكريمة، وذلك من خلال عدد من الآليات، فالوزارة يتبعها ١٤٩ إدارة على مستوى ٢٢ محافظة، وتعد دور المسنين مؤسسة اجتماعية معدة ومجهزة لإقامة المسنين يتوفر فيها أسلوب الحياة الكريمة، وتقديم برامج الرعاية الصحية والنفسية والثقافية والاجتماعية والترويحية المناسبة، بالإضافة إلى ١٩١ نادي مسن تخدم ٤١,٠٣٥ مسن، و١٨ وحدة علاج طبيعي على مستوى الجمهورية يحصل المسن فيها على جلسات العلاج الطبيعي واللياقة البدنية بأجر رمزي، كما تمت المشاركة مع جامعة الدول العربية في وضع الاستراتيجية العربية لرعاية كبار السن.

٢- اللجنة العليا للمسنين:

على نطاق السياسات الخاصة بكبار السن تم تشكيل اللجنة العليا للمسنين برئاسة وزيرة التضامن الاجتماعي، وعضوية جميع الأطراف المعنية بشئون المسنين، بالإضافة إلى تمثيل المسنين أنفسهم باللجنة، وتهدف اللجنة إلى وضع خطة متكاملة لرعاية كبار المسنين في مصر، والعمل على تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لوضع وخدمات المسنين، إضافة إلى تنظيم وتنسيق برامج الوزارات والهيئات المعنية برعاية كبار السن، واقتراح البرامج والأنشطة التي تكفل إشعار المسن بأهمية واستمرار دوره وعطائه ومشاركته الفاعلة في المجتمع، واستثمار طاقاته وإنشاء شبكة معلوماتية خاصة بأماكن الخدمات المقدمة لكبار السن تشترك في جميع الجهات المعنية بموقع الحكومة ويتم تحديثها دوريا.

٣- مشروع وتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية:

وكان الاهتمام الأكبر من وزارة التضامن الاجتماعي لمشروع وتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية "أيتام – مسنين" لتحسين الوضع المعيشي والاجتماعي لهذه الفئات المهمشة والمحرومة من الرعاية وإكسابهم الحياة الكريمة تحقيقا لسعادة الفرد والمجتمع.

٤- مبادرة "بينا"

وكان لمبادرة "بينا" التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والتي تم إطلاقها بتمويل من البنك التجاري الدولي (CIB) عام ٢٠١٥م، بهدف تفعيل مبادئ الحوكمة دور هام في العمل في هذا المجال منها.

قامت المبادرة بالحصر الميداني لاحتياجات عدد من مراكز المسنين المشردين، وتلبية تلك الاحتياجات، كما تم التنسيق مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لتنفيذ دراسة ميدانية لدراسة الأوضاع الراهنة لكبار السن، لوضع خطة شاملة ممنهجة قائمة على أسس علمية.

٥- مشروع رفيق المسن:

جاء مشروع رفيق المسن ليؤكد على رؤية الوزارة في توفير الرعاية للمسنين مع الحفاظ على الترابط والتماسك الأسري لهم، حيث يتم توفير الرعاية المنزلية للمسن داخل الأسرة، وتوفير البديل عن الرعاية المؤسسية للمسن، ويستهدف رفيق المسن أيضا وضع تطوير تنظيمي قانوني لمهنة رفيق المسن يضمن حقوق المسنين، مع تأهيل وتدريب وتوظيف ١٥٠ رفيق مسن، وتوفير فرص عمل لهم، كذلك توحيد منهج تدريبي منظم وشامل ومعتمد لإمداد وتأهيل جليس المسن، وتشجيع الجمعيات على العمل في المشروع، إضافة إلى إعداد قاعدة بيانات متكاملة لتوفير خدمة رفيق المسن(١).

٦- صندوق رعاية المسنين(٢):

من أهم مزايا مشروع قانون حقوق المسنين، إنشاء صندوق بوزارة التضامن الاجتماعي يسمى (صندوق رعاية المسنين)، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، ويتبع الوزارة المختصة، ويكون تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، ويجوز لمجلس إدارة الصندوق إنشاء فروع أخرى له في المحافظات.

وحددت المادة (٢٩) من القانون اختصاصات مجلس إدارة الصندوق، ونصت المادة على أن: "يعد الصندوق السلطة المهيمنة على شئون وتصريف أموره على النحو الذي يحقق أهدافه، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق أغراضه، وله على وجه الأخص الآتي:

١- رسم السياسات العامة للدولة لتنمية قدرات المسنين للنهوض بهم، وتمكينهم من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإدماج جهودهم في خطة الدولة.
٢- وضع رؤية استراتيجية للصندوق.
٣- وضع الآليات اللازمة لتذليل المعوقات التي تواجه حصول المسنين على حقوقهم التي يكفلها لهم الدستور والقانون.
٤- العمل على تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الهيئات الحكومية والأهلية في مجال حماية ورعاية وتمكين المسنين.
٥- إقرار مشروع الموازنة السنوية للصندوق واعتماد حساباته السنوية.
٦- إقرار مشروع الخطة العامة لعمل الصندوق، ووضع آليات تنفيذها بما يحقق أهدافه، وذلك في إطار السياسة العامة للصندوق.
٧- إقرار الهيكل التنظيمي للصندوق.

---

(١) انظر: موقع وزارة التضامن الاجتماعي **moss.gov.eg** .

(٢) انظر: **www.almasryalyoum.com** اختصاصات صندوق رعاية المسنين في القانون الجديد في ٢٠٢١/١٢/١٠م.

٨- وضع اللوائح الداخلية للصندوق المتعلقة بالشئون الإدارية والتجارية والفنية والمالية وغيرها صندوق رعاية المسنين من اللوائح التنظيمية العامة، وذلك كله دون التقيد بالقواعد والنظم القانونية المعمول بها في الجهاز الإداري للدولة، ويتعين أن توافق وزارة المالية على اللوائح المالية قبل إصدارها.

٩- وضع لائحة نظام العاملين بالصندوق، تنظم سائر شئونهم الوظيفية، وخاصة فيما يتعلق بتحديد مرتباتهم وبدلاتهم ومكافآتهم وحوافزهم ورعايتهم الصحية والاجتماعية، وبدل السفر، ومصاريف الانتقال، وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية، وذلك بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

١٠- قبول التبرعات والمنح والهبات والوصايا التي تحقق أغراض الصندوق.

١١- اعتماد التصرفات والأعمال التي تمكن الصندوق من تحقيق أهدافه.

١٢- النظر في التقارير الدورية التي تقدمها الأمانة الفنية عن سير العمل بالصندوق، واتخاذ ما يلزم بشأنها.

١٣- إدارة أموال الصندوق على أسس اقتصادية، واستثمارها استثمارا مناسبا بما يحفظ لها الاستدامة المالية والتوازن المالي.

١٤- إقرار العقود والاتفاقيات التي يبرمها الصندوق.

ثالثا: منظمات المجتمع المدني وحقوق المسنين[١]:

لقد أوضح مشروع قانون المسنين الجديد، أن مؤسسات المجتمع المدني لها دور كبير تجاه المسنين، وتوفير الخدمات والمزايا لهم، إذ نص القانون الجديد على أن الدولة تشجع وتدعم مؤسسات المدني لتقديم العون للأسر القائمة على رعاية المسنين، كما تدعم الدولة مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم العون لأنشطة دور رعاية المسنين، ونص مشروع القانون على أن دور مؤسسات المجتمع تجاه المسنين يتلخص في مجموعة من الأعمال بمجال رعاية المسنين وهي:

١- توعية الشعب في شأن توجيه الوصايا والأوقاف والتبرعات لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني الموجهة لرعاية المسنين ودور رعايتهم.

٢- الدعوة إلى احترام المسنين ورعايتهم عن طريق مؤسسات التعليم ودور العبادة.

٣- تقديم برامج للتوعية الصحية والتغذية السليمة للمسنين.

٤- القيام بالأنشطة اللازمة لإخراج المسنين من حالات العزلة والتهميش الاجتماعي.

٥- تقديم برامج لتوعية المسنين بكيفية الانتقال من مرحلة العمل إلى مرحلة التقاعد.

٦- دعوة جيران أي حالة من حالات الأسر الراعية للمسنين بتقديم العون لتلك الأسر بكافة السبل الممكنة.

٧- جمع التبرعات.

٨- الاستفادة من الوصايا والأوقاف.

---

(١) انظر: m.elwatnnews.com

٩- الإعفاء من رسوم التسجيل.
١٠- الإعفاء من الضرائب عن أي ما يقوم به من أنشطة مخصصة لتقديم الخدمات للمسنين.
١١- الإعفاء من الرسوم الجمركية عن استيراد المستلزمات اللازمة لخدمة المسنين.

خاتمة البحث

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عله وسلم.

وبعـــــد

لقد تم مناقشة بحث (حقوق المسنين في ضوء الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦) من خلال فصلين، وكل فصل مقسم إلى مبحثين، **الفصل الأول** بعنوان **حقوق المسنين بين الدستور والقانون والشرع**، وفي المبحث الأول وتم مناقشة مصطلح المسن بين اللغة والقانون، وفي المبحث الثاني، فقد تم سرد رعاية المسنين في الدستور المصري، وحقوق المسنين في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي القانون الدولي الإنساني وفي وثيقة فيينا كذلك، وأخيرا في الشريعة الإسلامية.

أما **الفصل الثاني**، فقد ناقش جهود الدولة في حماية حقوق المسنين، وذلك من خلال دور السلطات التشريعية في حماية حقوق المسنين، وعليه ففي المبحث الأول تم مناقشة مشروع قانون حقوق المسنين الجديد، وذلك في المبحث الأول منه، أما المبحث الثاني، فقد تم سرد دور وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني في حماية حقوق المسنين، وذلك في جميع المناحي سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

وعليه، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١- لقد تم الاعتراف بحقوق المسنين في نصوص الدستور والقانون، بما فِي ذلك العهد الدولي الخاصِ بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، وفي القانون الدولي الإنساني وأيضا حالات النزاع المسلح، وفقا لاتفاقية جينيف الرابعة.

٢- لقد اهتمت وثيقة فيينا برعاية حقوق المسنين من خلال صياغة وثيقة فيينا الدولية للشيخوخة ضمن إطار اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

٣- الجمعية العامة للأمم المتحدة تشجع الحكومات على إدراج مبادئ الاستقلالية، والمشاركة، والرعاية، وتحقيق الذات، والكرامة في خططها الوطنية لكي توفر للمسنين القادرين الراغبين فرصة المشاركة والمساهمة في الأنشطة المجتمعية.

٤- هناك اهتمام دولي بتطوير قدرات المسنين، وقد تم ذلك من خلال الإعلان بشأن الشيخوخة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٢م.

٥- مشروع قانون رعاية المسنين الجديد على جدول أولويات البرلمان؛ لأنه ضمن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وحقوق كبار السن، والتي أطلقتها الدولة المصرية.

٦- مشروع قانون حماية حقوق المسنين يوفر الحقوق الصحية والاجتماعية للمسنين.

٧- وفقا لمشروع قانون رعاية المسنين يحظر على المؤسسات الاجتماعية لرعاية المسنين إجبارهم على البقاء بها بدون رضاهم.

٨- مشروع القانون وضع آليات الثقافة الإلكترونية في مراكز المسنين لتمكنيهم ثقافيا لتهيئة الثقافة الذاتية بأيسر الوسائل.

٩- هناك توسع في برامج الحماية الاجتماعية للمسنين، وزيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية.

١٠- مشروع قانون حقوق المسنين يتضمن إنشاء صندوق رعاية المسنين لرعايتهم.

١١- قانون حقوق المسنين يضمن توفير رفيق للمسن في منزله مقابل أجر.

١٢- وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون حقوق المسنين، وذلك بعد مناقشات اللجنة المشتركة المكونة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي ومكاتب لجان الصحة والسكان والشباب والرياضة، والتعليم والبحث العلمي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والشئون المالية والاقتصادية، والاستثمار، والشئون الدستورية، والتشريعية.

١٣- أكدت الهيئات البرلمانية بمجلس الشيوخ أن مشروع القانون يعد ترجمة لاهتمام الدولة بهذه الفئات في ضوء توجيهات القيادة السياسية.

١٤- تم تشكيل اللجنة العليا للمسنين برئاسة وزارة التضامن الاجتماعي، وعضوية جميع الأطراف المعنية بشئون المسنين، بالإضافة إلى تمثيل المسنين أنفسهم باللجنة، بهدف وضع خطة متكاملة لرعاية كبار المسنين في مصر، والعمل على تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لوضع وخدمات المسنين.

ثانيًا: *التوصيات*:

١- لابد من إعداد العديد من الندوات التربوية، والأخلاقية، والدينية التي تحث على رعاية المسنين والاهتمام بهم.

٢- يجب أن يتم عمل تحديث كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنص على رعاية المسنين، حتى تساير كل المستجدات الحياتية.

٣- يجب أن يتم البت في مشروع قانون حقوق المسنين، وتفعيله في أقرب وقت بكافة بنوده.

٤- لابد من الاهتمام بدور رعاية المسنين، وتوفير كافة الإمكانيات بها من أجهزة متطورة، ووسائل الترفيه، والتسلية، والثقافة.

٥- اهتمام الإعلام والسوشيال ميديا بكافة الموضوعات التي تهم المسنين، وتناقش مشاكلهم واهتماماتهم.

٦- إعداد دورات تدريبية منتظمة للمتعاملين مع المسنين، حتى يكونوا مؤهلين لهذا التعامل.

٧- وضع عقوبات رادعة ومغلظة لأي انتهاك لحقوق المسنين، أو مخالفة لأي بند من بنود قانون حقوق المسنين.

٨- إنشاء دور رعاية تضم المسنين والأيتام سويا، حتى يتم استفادة كل طرف من الآخر، بحيث يجد اليتيم الحنان المفقود في المسنين، ويخرج المسنون طاقتهم في العطاء للأيتام.

٩- توفير كافة سبل الأمان المادي والنفسي للمسنين، وتيسير كافة مناحي الحياة لهم.

١٠- وضع المسنين على خريطة الحياة السياسية، والاجتماعية، حتى لا يتم عزلهم عن مناحي الحياة.

١١- تخصيص مادة قانون حقوق المسنين ضمن مواد كلية الحقوق على الطلاب، وكذلك العمل على دراسة كل ما يخص المسن على كافة المراحل التعليمية من أجل توعية النشء منذ الصغر على أهمية احترام ورعاية كبار السن.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : القرآن الكريم:

ثانيًا : الدوريات والمواقع الإلكترونية:

١- الهيئة العامة للاستعلامات، دراسة في حقوق الإنسان

hrightsstudies.sis.gov

٢- الدستور المصري عام ٢٠١٤م.

٣- **m.elwatannews.com**

٤- **www.albawabhnews.com**

٥- **m.youm7.com**

٦- موقع وزارة التضامن الاجتماعي

moss.gov.eg

٧- **www.almasryalyoum.com**

ثالثا: الصحف والمقالات:

١- جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية "البرلمان المصري لإقرار مشروع رعاية المسنين" في ٥ يناير ٢٠٢٢م، عدد رقم ١٥٧٤٤ **www.aawsat.com**

٢- جريدة الوطن "قانون حقوق المسنين – رعاية صحية وخدمات اجتماعية لكبار السن" في ٥ ديسمبر،٢٠٢١م. **m.elwatannews.com**

الفهرس

الفهـــرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الأول: حقوق المسنين بين (الدستور والقانون والشرع)	٤ – ١٠
المبحث الأول: مصطلح المسن بين اللغة والقانون	٤
المبحث الثاني: حقوق المسنين في نصوص الدستور والقانون والشرع	٦
الفصل الثاني: جهود الدولة في حماية حقوق المسنين	١١ – ٢١
المبحث الأول: دور السلطات التشريعية في حماية حقوق المسنين	١٢
المبحث الثاني: دور وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني في حماية حقوق المسنين	١٨
الخاتمة	٢٢
المراجع	٢٥
الفهرس	٢٧